الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

141211 141211 11-61028 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يؤيد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين اعتماد موضوع المرأة الريفية موضوعا للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة. الاتحاد هو اتحاد عالمي لمنظمات العمل الاجتماعي، وهو ما يمثل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ عضو حول العالم (انظر www.ifsw.org). والهدف من ذلك هو تعزيز ممارسة العمل الاجتماعي القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية. فالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد حيث إن المرشدين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم يعملون من أجل النهوض بالمرأة الريفية وتمكينها.

ويؤيد الاتحاد إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) والأهداف الإنمائية للألفية، التي تحدد أهداف واضحة ومبادئ توجيهية لتعزيز النهوض بالمرأة وتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب التنمية الدولية. ويلتزم الاتحاد أيضا بتعزيز حقوق المرأة في إطار حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) الذي صدّقت عليه حتى الآن ١٨٧ دولة.

ويؤيد الاتحاد لجنة المرأة الريفية في تناولها لموضوع المرأة الريفية باعتبارها تمثِّل فئة شديدة من بين الفئات النسائية عموما. ويعمل الاتحاد أيضا من أجل تعزيز الإنجازات وتمكين المرأة الريفية في مجالي القضاء على الفقر وتعزيز التنمية.

التحديات

الفقر، الحقوق في الأراضي وانعدام الأمن الغذائي

يقول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إن ثلثي سكان العالم ممن يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم ١,٤ بليون نسمة يوجدون في المناطق الريفية للدول النامية. وكان للركود العالمي الحالي أكبر الأثر على الأسر الريفية الفقيرة. وتقول منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إن المرأة الريفية الفقيرة عندما تواجه أزمة غذائية، تضطر إلى الاختيار بين إنفاق المال إما على شراء الغذاء، أو إرسال أبنائها إلى المدرسة، أو على تكاليف رعاية صحة قريب كبير في السن. وتضطر أيضا إلى العمل ساعات إضافية وتناول غذاء أدنى قيمة لكفالة أن يأكل أبناؤها وزوجها.

وتقول منظمة الأغذية والزراعة إن التفاوتات في فرص وصول الرجل والمرأة إلى الأراضي هو السبب الرئيسي لعدم المساواة الاجتماعية ورغم أن المرأة مساهم رئيسي في

القوة العاملة الزراعية، حيث إنها تنتج أكثر من نصف المواد الغذائية في أماكن كثيرة في مختلف أنحاء العالم، فإنها تملك أقل من ٢ في المائة من الأراضي في العالم. وهي تحصل أيضا على نصيب أقل في الإيرادات الآتية من الأراضي، وفي التدريب الزراعي وفرص الحصول على قروض تمكّنها من استغلال أراضيها. وهذه العوامل مجتمعة، إنما تتركها عُرضة للفقر وسوء التغذية. ويضاف إلى ذلك أنها غالبا ما تكون الأكثر عُرضة للآثار السلبية الناشئة عن تدهور البيئة وتغير المناخ.

التعليم

تفيد الأرقام المقدّمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ٢٠١٠، أن البنات يمثّلون أكثر من نصف الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين لم يلتحقوا بالمدرسة والمقدّر عددهم بنحو ١٠١ مليون طفل. فانعدام المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والأمية يؤثر في المرأة الريفية في جميع أنحاء العالم. غير أن التعليم يستطيع تحسين نوعية حياتها وحياة الفتاة الريفية، وهو يتيح أيضا إمكانية نقل المعارف والمهارات اللازمة للنجاح في ظل اقتصاد عالمي، إضافة إلى ما لذلك من أثر إيجابي على الأسر والمجتمعات المحلية.

وكثيرا ما تمنع كوارث وطنية وحروب وأمراض النساء والفتيات من مواصلة التعليم. وهناك من بين الحواجز التي تحول دون مواصلة المرأة الريفية لتعليمها، اضطرارها إلى قطع مسافات طويلة لبلوغ المدرسة ونقص وسائل النقل العام. ويمكن للتعليم الابتدائي أن يحميها من فيروس نقص المناعة البشرية، ومن الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الاستغلال، وفقا لما يتضح من البيانات التي قدمتها عن سنة ٢٠١٠ منظمة التعليم العالمي، وأن يمكنها من الخروج من دائرة الفقر.

الصحة

مثلما يتبدّى من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تحسين صحة الأم أمر حيوي للغاية للنهوض بالمجتمع. فاكتساب القدرة على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الجيدة يمثّل تحديا هائلا للمرأة الريفية. وها هنا اليوم، أكثر من ١٥ مليون امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ونحو ٥٣٠ ٠٠٠ امرأة تموت سنويا أثناء الحمل أو الولادة، وفقا للمعلومات التي قدمتها منظمة زونتا الدولية عن سنة ٢٠١٠. وقد تحسنت مبادرات منع انتقال مرض الإيدز من الأم إلى الطفل، إضافة إلى إنشاء خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمرأة وتعليمها بشأن مسائل تتصل بالصحة، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن إنجازه.

ولا تقوى المرأة الريفية على تحمّل المضاعفات الصحية ككزاز الأم والوليد وناسور الولادة. وتقول منظمة الصحة العالمية ما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في العالم يصبن كل عام بناسور الولادة، الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات. أما اللائي يبقين على قيد الحياة، فإنهن يشعرن بأنهن جلبن العار ويتعرضن للتفرقة الاجتماعية ومشاكل صحية. ويمكن تجنب هذه الحالة من خلال التثقيف بشأن صحة الأم والوصول إلى خدمات الرعاية التوليدية.

ويكتسي الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المناسبة والتعليم أهمية حيوية في حياة المرأة الريفية. فهي تضطر، بسبب وجودها في مناطق منعزلة، إلى أن تقطع أميالا لبلوغ أقرب طبيب أو مستشفى. وهو ما قد يعرّضها للموت عندما تكون هناك مضاعفات ناشئة عن الولادة وحاجة إلى إجراء عملية جراحية. وكثيرا ما لا يستطيع العاملون الطبيون التنقل عبر مناطق مزّقتها الحروب لتقديم خدمات الرعاية الصحية إلى المرأة الريفية داخل مجتمعها المحلي.

العنف

تعتبر أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والاتجار بالبشر، والحمل القسري وغيرها من التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان جرائم ضد الإنسانية. فالعنف ضد المرأة يأخذ أشكالا عديدة، وهو آفة تصيب المرأة في جميع الدول. وهو خطر يهدد الصحة النفسية والجسدية للمرأة الناجية ويؤثر كذلك على رفاه الأسر والمجتمعات المحلية.

وتعاني نساء وفتيات المجتمعات الريفية من العنف داخل المترل وخارجه. ويرد في تقديرات منظمة الصحة العالمية لسنة ٢٠١١ أن معدل انتشار العنف الجسدي و/أو الجنسي على أيد الشريك تتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ في المائة، ويصل إلى ٧١ في المائة في المناطق الريفية من إثيوبيا. فالاعتداء على المرأة الريفية كثيرا ما يبلّغ عنه ولا يوثّق على النحو المناسب؛ ومن ثم، فإن معدل انتشاره الفعلي في العالم ربما يكون أعلى من ذلك.

الموجز والتوصيات

تجارب المرأة الريفية متنوعة ويجب تناولها في كل سياق جغرافي وثقافي فريد. ورغم التحديات الهائلة، فإن المرأة الريفية تكون في جميع أنحاء العالم زعيمة في مجتمعاتها وتسهم بطرق هامة في رفاه المجتمع. فهي تعمل أستاذة، ومطببة، وعاملة زراعية، وفنانة، ومنظمة وراعية للمجتمع المحلي وناشط فيه وقائدة روحية. وتمتلك المرأة الريفية معارف تقليدية لا تقدّر بثمن فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة وتعهد الأرض. وهي تعمل بنشاط من

أجل تحسين أمنها المالي من خلال مجموعات الادخار والتعاونيات والمشاريع الصغيرة. وتهيئ المرأة الريفية لنفسها أسباب التمكين لتحسين حياة المرأة في كل مكان.

والاتحاد ملتزم التزاما عميقا بإنشاء عالم تكون فيه جميع النساء والفتيات بمأمن من الأذى وتتوفر فيه لهن نفس الفرص مع الرجل. وأخيرا، فإن ذلك سيتطلب بذل جهد دولي تعاوني مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للحد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة الريفية.

ويصدر الاتحاد التوصيات التالية:

- يجب التشجيع على زيادة الدعوة داخل الدول ذات السيادة إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من اتفاقيات الأمم المتحدة التي تؤثر على المرأة الريفية؛
- بما أن الولايات الدولية كثيرا ما لا تنفّذ، حتى داخل البلدان الموقِّعة، فإن الحاجة تستدعي وضع قوانين وطنية تعزز حقوق المرأة وإقرارها وتنفيذها؛
- ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي من أجل زيادة نشر التعليم والتدريب على المهارات لفائدة النساء والفتيات الريفيات اللائي يحتجن إلى الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة التقنية الجديدة المتعلقة بالأساليب الزراعية؛
- ينبغي التصدي على سبيل الأولوية لتعزيز خدمات الرعاية الصحية وتيسير الوصول إلى المرافق الصحية على الصعيد العالمي للمرأة الريفية؛
- ينبغي التصدي للعنف ضد النساء والفتيات من خلال شراكات تعاونية بين المجتمعات والحكومات والمجتمع المدني. ولا بد من وضع سياسات، وإصلاحها وتنفيذها ليتسنى القضاء على العنف ضد المرأة في المناطق الريفية؛
- يجب زيادة التركيز على المشاركة الكاملة للمرأة الريفية في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، وفي جميع عمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. فالمادة ١٤ من الاتفاقية تؤكد على أهمية هذه المشاركة في جميع جوانب وضع السياسات وتنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويجب أن يهتم المجتمع الدولي بالمرأة الريفية وما لديها من معارف فريدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمبادرات الناجحة في مجال التمويل البالغ الصغر؛

- يجب تحليل الحلول وتنفيذها من داخل السياق المترابط للأواصر العائلية والمجتمعية. وأي حل يحد يترك إحداث التغيير الاجتماعي للحكومة والأطراف الخارجية الفاعلة من الشركات، وحدها، لن يكون فعالا؛
- تحتاج التنمية الاجتماعية الدولية إلى أن تفهم على أنها عملية حساسة ثقافيا. ويجب أن يكون العاملون في مجال التنمية ودعاتها أكفاء ثقافيا للتصدي في أي مكان من العالم لأي مسائل تتعلق بانعدام المساواة بين الجنسين.